المجتمع المدني والقطاع العام:

إطار تحليلي حول إشراك المنظمات غير الحكومية في تشكيل وتطوير سياسات وخدمات القطاع العام في الدول العربيّة

يهدف هذا الإطار التحليلي إلى رصد العلاقة بين المنظمات غير الحكومية[*] والدولة في وضع وتنفيذ سياسات القطاع العام وتقديم الخدمات العامّة في البلدان العربيّة. فيسعى الإطار التحليلي أوّلاً إلى استكشاف التجربة العمليّة للمنظمات غير الحكومية في الدول العربية في إطار القوانين الموجودة. كما يركّز على مدى استشارة الدول العربيّة للمنظمات غير الحكوميّة أثناء وضع سياسات القطاع العام. والقسم الأخير من الإطار التحليلي متعلّق بتنظيم عمل المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات العامّة.

I. التجربة العمليّة للمنظمات غير الحكومية في الدول العربيّة

- ما هي أهم القطاعات التي تنشط فيها مؤسسات المجتمع المدني في البلد (نقابات واتحادات العمّال والمهن الحرّة، جمعيات تطوعية مختصة بالشأن العام (حقوق إنسان، مكافحة الفساد، مستهلكين...)، جمعيات تنمية وخدمات...)؟
- هل تتواجد تحالفات وشبكات ومنتديات تشكلها المنظمات غير الحكومية مع بعضها البعض؟
- ما هي الوزارات أو الجهات الرسمية الأخرى التي تواكب عمل مؤسسات المجتمع المدني الناشطة في الشأن العام؟
- هل ثمّة عراقيل أمام منح المنظمات غير الحكومية تراخيص العمل؟ ما هي هذه العراقيل وإلى أي درجة تنجح المنظمات غير الحكومية في تخطّيها؟ هل تلجأ المنظمات غير الحكومية إلى المراجعة القضائية في حال عدم منح الترخيص؟
- هل تقتصر الرقابة التي تمارسها الدولة على تلك المنصوص عليها في القانون؟ ما هي أنواع الرقابة الفعليّة الممارسة على نشاطات المنظمات غير الحكومية (إلغاء الانتخابات الداخلية، التدخل في تعيين الأعضاء، فرض رقابة مسبقة على المصاريف، فرض اندماج منظمات في أخرى، فرض غرامات

[*] نعني "بالمنظمات غير الحكومية" في الأسئلة التالية أساسًا المنظمات الناشطة في مجال الشأن العام، وفي إصلاح الدولة والإدارة والمؤسسات العامة.

باهظة بحجة سوء الإدارة، حل المنظمات بقرار وزاري، منع نشاطات بحجج أمنية، مصادرة ممتلكات المنظمات التي تمّ حلّها، إلخ ...)؟

- هل تحصل المنظمات غير الحكومية على الحقوق التي ينصّ عليها القانون؟ ما هي الحقوق التي لا تحصل عليها؟ ما هي الامتيازات الإضافيّة التي تتمتّع بها المنظمات غير الحكومية (الحق في التنافس على عقود الدولة والبلديات، الحق في الوصول المجاني إلى وسائل الإعلام، الحق في الحصول على المعلومات، إلخ ...)؟
- هل تقدّم الدولة الدعم المالي للمنظمات غير الحكومية بصورة متوازنة؟ ما هي الشروط والمعايير العمليّة التي تتحكّم بحصول المنظمات غير الحكومية على المساعدات المقدمة من الدولة بما فيها الدعم المالي المباشر والإعفاء عن الضرائب؟
- إلى أي مدى يلجأ المواطنون والمواطنات في تعاطيهم مع الدولة إلى مؤسسات المجتمع المدني المختلفة، لحل مشاكلهم، والحصول على مطالبهم، وطرح مقترحاتهم للإصلاح؟

II. استشارة المنظمات غير الحكومية في التشريع وفي وضع سياسات القطاع العام

- ما هي أهم الأطر والأشكال التي تلجأ إليها الدولة للتشاور مع، والإصغاء إلى قوى ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص (المجالس الثانية (مجالس الأعيان، مجلس الشورى...)، المجالس الاقتصادية والاجتماعية، المجالس الاستشارية الأخرى (مجالس وطنية أو قومية، مجالس قطاعية، مجالس خاصة...))؟
- ما هي فعالية وتأثير تلك المجالس في تأمين مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص، في اقتراح أو صياغة أو مناقشة السياسات العامة؟
- هل تشكّل الدولة مجموعات عمل تضمّ الجهات الحكوميّة والأطراف غير الحكوميّة، بما فيها منظمات المجتمع المدني والخبراء، لتناول القضايا المتعلّقة بالخدمات العامّة؟ (إعطاء أمثلة عن هكذا مجموعات إن تواجدت)
- هل تنظّم الدولة الندوات وورشات العمل وحلقات النقاش لاستقصاء رأي المجتمع المدني في سياسات الدولة؟
- هل هناك مؤسسات ووحدات إدارية تهتمّ باستشارة المنظمات غير الحكومية (مجالس للتشاور بين الدولة، المنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، مكاتب علاقات عامة، ...) ؟

- هل يحق للمنظمات غير الحكومية الحصول على مشاريع واقتراحات القوانين في البرلمان؟ في الوزارات؟
- هل تبدي المنظمات غير الحكومية رأيها بشكل تفصيلي في مشاريع القوانين؟
- هل تستدعى المنظمات غير الحكومية للمساهمة في نقاشات اللجان البرلمانية؟
- هل تستشير الوزارات المنظمات غير الحكومية بشكل منظم حول مشاريع معيّنة؟
- هل تقدّم المنظمات غير الحكومية دراسات للبرلمان؟ للوزارات؟
- هل يتمّ تحضير تقارير سنويّة حول مدى استشارة المنظمات غير الحكوميّة في سياسات القطاع العام؟ (مع إعطاء تفاصيل عنها إن تواجدت)

III. تنظيم مشاركة المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات العامّة

- هل تنصّ القوانين والتعليمات الإداريّة على مشاركة المنظمات غير الحكومية في تقديم الخدمات العامّة؟
- هل ثمّة خطة وطنيّة وخطط قطاعيّة لتوزيع المهام بين الأطراف الحكوميّة وتلك غير الحكوميّة في تقديم الخدمات؟
- هل توجد مواقع إلكترونيّة للدولة مختصّة بالتواصل مع المنظمات غير الحكوميّة (عبر تقديم المعلومات وطرح البرامج التي يمكن أن تشارك فيها أطراف غير حكوميّة)؟
- هل تؤمّن الدولة الدعم المادّي للمنظمات غير الحكومية المهتمّة بتقديم الخدمات العامّة؟
- هل تؤمّن الدولة التسهيلات الإداريّة لمقدّمي الخدمات؟
- هل تقوم الدولة بالبرامج التدريبيّة للمنظمات غير الحكوميّة المهتمّة بتقديم الخدمات العامّة؟
- هل تشجّع الدولة تشكيل شبكات من المنظمات غير الحكومية التي تقدّم الخدمات في القطاع الواحد؟
- هل يتمّ تحضير تقارير سنويّة حول مدى مشاركة المنظمات غير الحكوميّة في تقديم الخدمات العامّة؟ (مع إعطاء تفاصيل عنها إن تواجدت)
- هل تروّج الدولة للتجارب الناجحة في الشراكة مع المجتمع المدني في تقديم الخدمات العامّة؟